



الحاكمة كاثيري هوكل

للنشر فوراً: 2026/3/2

أموالكم في جيوبكم: الحاكمة هوكل تسلط الضوء على مقترحات لخفض تكاليف معدلات التأمين على المركبات والتصدي للمطالبات الاحتمالية

اتخاذ خطوات لمكافحة الاحتيال، وتقييد التعويضات المدفوعة للمخالفين، وضمان إعطاء الأولوية للمستهلكين لا لشركات التأمين

المقترحات تُبنى على الجهود المستمرة للحاكمة لجعل ولاية نيويورك أكثر قدرة على تحمل التكاليف وإعادة الأموال إلى جيوب سكان جيوب سكان نيويورك المجتهدين

أكدت الحاكمة Kathy Hochul (كاثيري هوكل) اليوم على مقترحاتها الرامية إلى خفض تكاليف معدلات التأمين على المركبات والتصدي للمطالبات الاحتمالية في جميع أنحاء ولاية نيويورك. تتخذ الحاكمة خطوات منطوقية لمكافحة الاحتيال، وتقييد التعويضات المدفوعة للمخالفين، وضمان إعطاء الأولوية للمستهلكين لا لشركات التأمين. تُبنى هذه المقترحات على الجهود المستمرة للحاكمة Hochul (هوكل) لجعل الولاية أكثر قدرة على تحمل التكاليف وإعادة الأموال إلى جيوب سكان نيويورك المجتهدين.

"يدرك سكان نيويورك جيداً أن تكلفة تأمين السيارات مرتفعة للغاية، وبالنسبة لمعظمهم، فإن امتلاك سيارة ضرورة يومية سواء كان ذلك للسفر من أجل العمل أو لقضاء بعض المشاوير،" قالت الحاكمة Hochul (هوكل). "لن تساهم هذه المقترحات المنطوقية في الحد من المطالبات الاحتمالية التي ترفع تكلفة تأمين السيارات فحسب، بل ستعيد الأموال إلى جيوب سكان نيويورك المجتهدين، مما يمنحهم شعوراً بالراحة."

يدفع سكان نيويورك بعضاً من أعلى معدلات التأمين على السيارات في البلاد — حيث يبلغ مجموعها ما يزيد قليلاً على 4,000 دولار سنوياً في المتوسط، أي ما يقارب 1,500 دولار فوق المتوسط الوطني. ترتفع معدلات التأمين على السيارات نتيجة مزيج من الاحتيال، والدعاوى القضائية، والثغرات القانونية، ونقص في تطبيق القوانين، حيث تؤدي الحوادث المفتعلة والاحتيال المرتبط بالتأمين إلى زيادة أفساط الجميع بما يصل إلى 300 دولار سنوياً في المتوسط وفقاً لبعض التقديرات.

التصدي للاحتيال لخفض الأسعار لسكان نيويورك العاديين

يقوم ممثلون متطورون بشكل متزايد بتدبير حوادث معقدة، مصممة للسماح بالحصول على مدفوعات "الجانزة الكبرى" من شركات التأمين أو أحكام هيئة المحلفين، وهذه عمليات الاحتيال أصبحت أكثر انتشاراً. في عام 2023، وقع 1,729 حادثاً مفتعلاً في ولاية نيويورك، ما يجعلها تحتل المرتبة الثانية على مستوى البلاد في عدد حوادث الاحتيال المفتعل. أبلغت شركات التأمين في عام 2025 عن ما مجموعه 43,811 حادثة يُشتبه بأنها عمليات احتيال على تأمين المركبات إلى مكتب مكافحة الاحتيال على التأمين (Insurance Frauds Bureau) التابع لإدارة الخدمات المالية في ولاية نيويورك (New York State Department of Financial Services, DFS)، في 2025. يمثل هذا ارتفاعاً عن 24,238 حالة اشتباه في الاحتيال على تأمين المركبات في عام 2020، أي بزيادة قدرها 80 بالمائة خلال ثلاث سنوات.

لمكافحة هذه الجهود الإجرامية المنظمة، تتبنى الحاكمة Hochul (هوكل) نهجاً شاملاً على مستوى الحكومة للتصدي للاحتيال في التأمين على السيارات، بما في ذلك:

- إعادة تنشيط مجلس الولاية لمنع سرقة المركبات والاحتيايل في التأمين، وتمكينه من دعم القدرة على التحقيق في الاحتيايل على التأمين وملاحقة مرتكبيه في جميع أنحاء الولاية.
- تشريع يضمن تمكين المدعين العاميين من السعي لفرض عقوبات جنائية ضد أي شخص مسؤول عن تنظيم حادث مفتعل، وليس فقط الشخص الذي كان خلف عجلة القيادة
- التعاون مع المدعين العاميين في مختلف أنحاء نيويورك للمساعدة في بناء قضايا تضع حدًا للاحتيايل المنظم الذي يستنزف سكان نيويورك من خلال رفع أسعار التأمين
- تعزيز الجهود لمواجهة مقدمي الخدمات الطبية الذين يشاركون في الاحتيايل من خلال المصادقة على تشخيصات طبية زائفة تؤدي إلى تعويضات ضخمة
- اتخاذ إجراءات ضد سائقي نيويورك الذين يسجلون مركباتهم بشكل غير قانوني في ولايات أخرى، مما يقلل بصورة مصطنعة من تغطيتهم ويزيد التكاليف على سائقي نيويورك الملتزمين بالقانون

تعزيز برامج مكافحة الاحتيايل لدى شركات التأمين

يُقيد القانون الحالي قدرة شركات التأمين على حماية عملائها الملتزمين بالقانون من الاحتيايل وإساءة الاستخدام، وذلك من خلال تحديد المهلة المسموح بها لاكتشاف حالات الاحتيايل والإبلاغ عنها بـ 30 يومًا فقط. لضمان كشف الاحتيايل ومعاقبة مرتكبيه، ستعمل الحاكمة Hochul (هوكول) على زيادة الفترة الزمنية الممنوحة لشركات التأمين للإبلاغ عن الاحتيايل، وتقليل العوائق أمام رفع دعاوى الاحتيايل في المحكمة، مما يمنح شركات التأمين وقتًا أطول للتحقيق في المطالبات وتجنب دفع المطالبات الاحتيايلية. سيسعى التشريع إلى تحقيق توازن بين زيادة المرونة في مكافحة الاحتيايل والحفاظ على الحماية الأساسية للمستهلكين.

تقييد التعويضات للأفراد المنخرطين في سلوك غير قانوني وقت وقوع الحادث

عندما يكون السائقون منخرطين في سلوك غير قانوني وقت وقوع الحادث، فلا ينبغي أن يتمكّنوا من الحصول على تعويضات كبيرة من شركات التأمين. ومع ذلك، يسمح القانون الحالي للأفراد الذين يرتكبون جرائم، بما في ذلك القيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات، بالحصول على تعويضات سخية عن الأضرار غير الاقتصادية، مثل الألم والمعاناة والضيق العاطفي، والتي يتم دفعها من أقساط التأمين التي يدفعها السائقون الملتزمون بالقانون. ستقوم الحاكمة Hochul (هوكول) بوضع حد أقصى للتعويضات عن هذه الأنواع من الأضرار غير الاقتصادية للسائقين الذين يستخدمون أو يقودون سيارة أثناء ارتكابهم سلوكًا إجراميًا وقت وقوع الحادث، بما في ذلك سائقي السيارات غير المؤمن عليهم، والأفراد المدانين بالقيادة تحت تأثير الكحول أو المخدرات وقت وقوع الحادث، والأفراد الذين يرتكبون جنائية أو يفرون منها وقت وقوع الحادث.

تقييد التعويضات للأفراد الذين تقع عليهم المسؤولية "في الغالب" في التسبب بحادث

تعتبر نيويورك من بين أقلية من الولايات التي تسمح للسائقين الذين يعتبرون "مذنبين في الغالب" في حادث ما بالحصول على تعويضات واسعة النطاق، بما في ذلك التعويضات غير الاقتصادية. هذا يعني أنه في نيويورك، حتى السائق الذي يُعتبر مسؤولاً بشكل رئيسي عن الحادث يمكنه الحصول على تعويض كبير عن ذلك الحادث. تتبنى معظم الولايات قواعد منطقية لا تسمح باسترداد التعويضات إلا إذا لم يكن المدعي مسؤولاً بشكل أساسي عن الحادث. تسعى الحاكمة إلى إدخال تغييرات على قوانين الولاية تحد من التعويضات التي يمكن أن يحصل عليها السائق إذا كان هو المتسبب الرئيسي في الحادث، مما يُدخل معيارًا للمساءلة بشأن من يحصل على التعويض من شركة التأمين بعد وقوع الحادث.

تشديد معيار الإصابة الجسيمة

يسمح قانون التأمين بدون خطأ في نيويورك للأفراد الذين أصيبوا بجروح خطيرة في حادث سيارة بتقديم مطالبات للحصول على تعويضات تتجاوز مجرد سداد النفقات الطبية أو الأجر المفقود المرتبطة بالإصابة. يهدف هذا التعويض الإضافي إلى تقديم الدعم عن الأضرار غير الاقتصادية، مثل الألم والمعاناة التي يعاني منها الضحايا المصابون بإصابات خطيرة. إن التعريف القانوني للإصابة الخطيرة في نيويورك غامض حالياً، ويتم تطبيقه بشكل غير متسق، ويمكن أن يشمل إصابات مؤقتة لا تؤدي إلا إلى إبعاد الفرد عن العمل لفترة قصيرة بعد وقوع الحادث.

ستقوم الحاكمة Hochul (هوكول) بإصلاح عتبة الإصابة الخطيرة من خلال اقتراح معايير طبية موضوعية وعادلة لما يُعتبر إصابة خطيرة. سيساهم هذا الإصلاح في تجنب التقاضي غير الضروري والمكلف، وسيساعد في منع الأفراد من استغلال النظام للحصول على تعويضات لا تتناسب مع شدة إصاباتهم، مما يؤدي إلى رفع أسعار التأمين للجميع.

إصلاح نظام المسؤولية المشتركة والمتعددة

في نيويورك، في قضايا الإصابات الشخصية الناجمة عن حوادث السيارات التي يكون فيها أكثر من مدعى عليه، يمكن تحميل كل مدعى عليه المسؤولية عن كامل مبلغ الأضرار غير الاقتصادية، بغض النظر عن تحديد مسؤوليته، إذا لم يدفع المدعى عليهم الآخرون.

ستنضم نيويورك إلى 28 ولاية أخرى في اعتماد قاعدة تُعَيَّر هذا المعيار بالنسبة للمدعى عليهم الذين نقل نسبة مسؤوليتهم عن 50 بالمائة، بحيث يُحمَلون المسؤولية فقط عن الأضرار التي تسببوا بها. سيسمح ذلك لشركات التأمين بتسعير الأقساط بمستويات أقل، لأنها ستضطر فقط إلى احتساب الأضرار التي تسبب بها الأشخاص المؤمن عليهم.

ضمان استفادة المستهلكين، وليس شركات التأمين، من وفورات التكاليف

منذ سبعينيات القرن الماضي، حافظت إدارة الخدمات المالية (DFS) على قانون الأرباح الزائدة باعتباره حماية أساسية للمستهلكين ضد شركات التأمين على السيارات التي تحقق أرباحاً مفرطة على حساب المستهلكين. يعمل هذا القانون بمثابة "قاطع دائرة" من خلال إلزام شركات التأمين على السيارات بإعادة أي أرباح تتجاوز حدًا معينًا مباشرةً إلى حاملي وثائق التأمين. على الرغم من أن شركات التأمين قد تكبدت خسائر صافية مؤخرًا، إلا أنه من المتوقع أن تؤدي الإصلاحات المقترحة أعلاه لقانون تأمين السيارات إلى خفض تكاليف التغطية بشكل كبير. إذا تم إقرار هذه الإصلاحات، ستوجه الحاكمة Hochul (هوكول) إدارة الخدمات المالية (Department of Financial Services, DFS) لإعادة النظر في قانون الأرباح الزائدة، لا سيما عتبة التفعيل الحالية، بما يضمن إعطاء الأولوية للمستهلكين.

زيادة الشفافية لحملة وثائق التأمين في سوق التأمين على السيارات

كثيرًا ما ترتفع معدلات التأمين على السيارات لحملة وثائق التأمين من دون تفسير، أو من دون ارتباط بأي تغيير ملموس في السياق. في ظل ارتفاع المعدلات، يستحق سكان نيويورك أن يفهموا متى ولماذا ترتفع أقساط التأمين الخاصة بهم. ستعمل الحاكمة على تعزيز الشفافية من خلال إلزام شركات التأمين بإخطار حملة الوثائق بأي تغييرات في المعدلات وشرح أسباب حدوث هذه التغييرات.

تحسين الحوافز للقيادة الآمنة

مع الحرص على منع المستغلين من التلاعب بالنظام، ينبغي لشركات التأمين أيضًا أن تبحث عن فرص لمكافأة السائقين الملتزمين بالقوانين والذين يحافظون على سلامتهم وسلامة الآخرين. تسعى الحاكمة Hochul (هوكول) إلى خفض تكاليف التأمين من خلال إشراك السائقين كشركاء في جهودها لجعل طرفنا أكثر أمانًا، مستفيدةً من التكنولوجيا لخفض معدلات التأمين. ستلزم الحاكمة شركات التأمين بتقديم خصومات على معدلات التأمين عندما يختار السائقون طوعًا الاشتراك في برامج ثبت أنها تقلل من القيادة غير الآمنة ومن الاحتيال.

###

تتوفر أخبار إضافية على www.governor.ny.gov

ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | press.office@exec.ny.gov | 518.474.8418

سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكمة: ny.gov/signup | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

[إلغاء الاشتراك](#)